S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3008
19 September 1991

ARABIC

مجلس الأمن

SEP 1991
UNISA

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد مريميه	(فرنسا)
الاعضاء :		
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد لوزنسكي	
اكوادور	السيد أيالا لاسو	
بلجيكا	السيد نوتردام	
رومانيا	السيد مونتيانو	
زائير	السيد لوكابو خابوجي انزاجي	
زمبابوي	السيد مومبنغفوي	
الصين	السيد لي داويو	
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا	
كوت ديفوار	السيد بيشيو	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي	
النمسا	السيد هوهنفلنر	
الهند	السيد غاريخان	
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرنغ	
اليمن	السيد الاشطل	

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) (S/23006 و Corr.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلم المجلس بانني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الإشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل إلى الإشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود إعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) ، مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ينعقد مجلس الامن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/23006 و Corr.2 ، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) . ومعروض أيضا على أعضاء المجلس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23045 ، الذي شارك في تقديمه كل من إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، رومانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية .

المتكلم الاول على قائمتي ممثل العراق وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر . ولي مطلق الثقة أنكم ، بما عرف عنكم من

دبلوماسية هادئة وعمل متواصل دؤوب ، سوف تؤدون مسؤوليات رئاستكم للمجلس على افضل وجه . كما يسرني أن أنوه هنا بالمستوى العالي الذي ميز رئاسة سلفكم الممثل الدائم للإكوادور ، سعادة السفير أيالا لاسو .

ينظر مجلس الامن اليوم في مشروع قرار يهدف إلى تنفيذ قراره السابق ٧٠٦ (١٩٩١) الصادر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وذلك في ضوء تقرير سعادة الامين العام الذي أعده طبقا للفقرة ٥ من القرار المذكور والذي قدمه للمجلس في ٤ أيلول/سبتمبر الحالي .

لذا فإن ما أبرزته من نواقص وتناقضات في القرار ٧٠٦ (١٩٩١) في كلمتي التي ألقيتها أمام المجلس يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ ينطبق تلقائيا على مشروع القرار المعروض عليكم ، بقدر ما يستهدف مشروع القرار تنفيذ قرار يفتقر إلى المقومات اللازمة لتنفيذه . لذا لا حاجة لإعادة الملاحظات التي أبديتها بشأن القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، وأكتفي هنا بتذكير المجلس الموقر بأن هذا المشروع ، كما هو الحال بالنسبة للقرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، إذ يعلن الحرص على تنفيذ توصيات المبعوث التنفيذي للأمين العام بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق ، وإذ يعبّر عن القلق على الأوضاع الصحية والمعاشية للشعب العراقي ، فإنه في الواقع يكرس الحصار الاقتصادي على العراق ويكرس إجراءات لجنة المقاطعة التي أثبتت في العديد من الحالات عجزها عن اتخاذ القرارات اللازمة للموافقة على استيراد العراق للمواد الاساسية المدنية وفقا للفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

الواقع أن المرء ليخشى أن قرار المجلس ٧٠٦ (١٩٩١) وكذلك مشروع القرار المطروح أمامكم سوف يجعلان من تدهور الأوضاع الصحية والمعاشية للشعب العراقي ورقة سياسية للضغط على العراق وإظهاره بمظهر الدولة التي لا تكترث بمعاناة شعبها ، كما لو أن الحصار اللاإنساني على العراق قد فرضته وأبقت عليه حكومة العراق وليس مجلس الأمن واللجنة المشكلة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . ان القرار المذكور وكذلك مشروع القرار يستهدفان ، خلافا لاحكام الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، توفير الأموال لصندوق التعويضات وتوفير نفقات الأجهزة والهيئات والموظفين والخبراء الذين يزداد عددهم يوميا والذين يجري تعيينهم لإحكام الحصار الاقتصادي على العراق وتنفيذ قرارات المجلس الأخرى . إن قراءة متأنية للقرار ٧٠٦ (١٩٩١) وللمشروع الحالي تكشف أن العراق يواجه ، في ظل القرار والمشروع المذكورين ، خيارين أحدهما أمرّ من الآخر : أولهما الإبقاء على حالة الحصار الكامل مع كل ما يعنيه ذلك من عناء وهلاك للشعب العراقي ، وثانيهما إستثناء محدود من هذا الحصار مقابل إذعان العراق بالتنازل عن سيادته على موارده النفطية ، وقبول هيمنة بعض أعضاء المجلس ، وعن طريق أجهزة الأمم المتحدة ، على مصادر العراق النفطية والحيلولة دون إدامتها

وتطويرها وتصنيعها . والأسوأ من ذلك أن الخيار الثاني يعني عمليا الإبقاء على الحصار الاقتصادي خلافا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرار ٦٨٧ (١٩٩١) إلى أمد غير محدود ، والإكتفاء بتمكين الشعب العراقي من الحصول على النزر اليسير من المواد الاساسية الكافية لدرء خطر المجاعة والهلاك ، ولكنها أبعد ما تكون عن توفير المستوى اللائق من الحياة المعاشية أو تطوير إقتصاده والنهوض بمجتمعه .

وحتى لو اختار العراق الخيار الاخير فإن آليات القرار وشروطه والقيود المفروضة بموجبه على استيراد النفط العراقي واستيراد المواد الاساسية المدنية من شأنها أن تجعل تنفيذ القرار أمرا لا واقعيا ولا مجديا . لذا فليس من المستبعد أن بعض أعضاء المجلس يدركون جيدا تعذر تنفيذ القرار عمليا ، إلا أنهم يستهدفون التبرؤ من مسؤولياتهم القانونية والسياسية والإنسانية الناجمة عن الإبقاء على محاصرة الشعب العراقي ، والتهرب من ضغوط الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية الدولية من جهة ، وتحويل مسؤولية ذلك على عاتق العراق نفسه من جهة أخرى . وإذا كان هذا هو هدف بعض أعضاء المجلس فإنه يعكس مدى تطور النفاق السياسي لبعض الدول التي تدعي حرصها على حقوق الإنسان وحقه في الحياة ، ما دامت تتلاعب عمليا بأرواح الشعب العراقي بهذه الصورة الملتوية لأغراض سياسية مشبوهة .

أما وقد أوضحت وجهة نظر العراق المدئية ، اسمحوا لي أن أشير إلى بعض الإشكالات الفنية في مشروع القرار الذي أمامكم .

إن المشروع لا يقر إلا بعض الفقرات الواردة في تقرير سعادة الامين العام . وهو ، إذ يفعل ذلك ، لا يوفر المرونة وإنما يخلق حالة من الفراغ والغوض بالنسبة لاية عملية تنطوي على استيراد النفط العراقي أو استيراد العراق للمواد المدنية الاساسية .

إن تخويل الامين العام بإتخاذ ما يلزم لتنفيذ مشروع القرار بعد إقراره لن يكفي لتجنب المحذور المشار إليه .

أما فقرات منطوق المشروع فنورد بشأنها الملاحظات التالية :

الفقرة ١ من المشروع تبقي على مبلغ ١,٦ بليون دولار وتتجاهل توصية المندوب التنفيذي للامين العام التي تستلزم ، كحد أدنى ، زيادة المبلغ المذكور ب ٨٠٠ مليون دولار . هذه الملاحظة تؤكد أن بعض أعضاء المجلس ، حتى في الحالات الطارئة ، حريصون على تضييق الخناق على العراق وإبقاء سيطرتهم على مصيره .

أما الفقرة ٣ من المشروع فلا تأخذ بنظر الاعتبار أن عقود تسويق النفط تقضي عادة بإعطاء المشتري مهلة دفع تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر من تاريخ شحن النفط . لذا فلن يكون هناك أي مبلغ للوفاء بأي من أغراض القرار ٧٠٦ (١٩٩١) طوال المدة المذكورة ، حتى لو تم العمل بجميع فقرات القرار المذكور . من الناحية الاخرى فإن القرار والمشروع لا يسمحان للعراق بتصدير النفط في السوق الحرة مما يؤدي عمليا إلى تخفيض أسعار النفط وزعزعة استقرار السوق النفطية .

أما الفقرة ٣ من المشروع فهي ، إذ تصادق على الفقرة ٥٧ (د) والفقرة ٥٨ من تقرير الامين العام ، تبيح بصورة غير مشروعة التدخل في إتفاق ثنائي بين العراق وتركيا بشأن مرور النفط العراقي عبر الاراضي التركية ، وتتلاعب بالاجور المتفق عليها بين البلدين وكيفية سدادها . كما تتجاهل الفقرة المذكورة تكاليف إنتاج ونقل النفط داخل الاراضي العراقية وتكاليف إدامة وإصلاح مرافق الإنتاج والنقل في العراق .

كما أن الفقرة ٣ من المشروع ، بمصادقتها على الفقرة ٥٨ من التقرير ، تشكل تدخلا لا مبرر له ولا جدوى منه ولا يوجد سند قانوني له في شروط العقود الخاصة ببيع النفط ، كما أنها تحدد ، دون سبب عملي ، الميناء التركي بإعتباره المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي ، بغض النظر عن إقتصاديات هذا المنفذ بالمقارنة بالمنافذ الاخرى المتوفرة للنفط العراقي ، سواء عن طريق الاردن أو الخليج .

كما أن المشروع بنصه ، في الفقرة ٦ ، على منح جميع العاملين بموجب فقراته الحصانات الدبلوماسية بغض النظر عن مستوياتهم الوظيفية ومسؤلياتهم وعلى منحهم الحرية المطلقة في التحرك داخل الاراضي العراقية ، يعكس المدى الذي درج المجلس على إتباعه في الاستهانة بالقوانين العراقية وبالمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالسيادة وبالحصانات الدبلوماسية .

ختاما ، لابد من الإشارة إلى أن المشروع إذ يقضي بإجراء مشاورات مستمرة بين اللجنة المشكلة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والعراق لتسهيل تصدير النفط العراقي إلا أنه يغفل متعمدا ضرورة مثل هذه المشاورات بالنسبة لإستيراد العراق للمواد الاساسية المدنية وبالتالي يبقي على قدرة أية دولة عضو في اللجنة المذكورة على عدم الموافقة أو "الفيتو" على إستيراد العراق لاية مادة ضرورية للحياة المدنية عدا الغذاء والمنتجات الدوائية . إن مثل هذه التفرقة في الإجراءات المتعلقة بين تصدير النفط العراقي واستيرادات العراق المدنية تؤكد مرة أخرى المحاذير التي أشرت إليها في مستهل كلمتي وتكشف حقيقة أهداف القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وأهداف المشروع المطروح أمامكم اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

أفهم أن مجلس الامن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . ما لم أسمع إعتراضا ، سأطرحه للتصويت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لاعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) : السيد الرئيس ، منذ بداية هذا الشهر وأنتم تقودون أعمال مجلس الامن بحكمة وإقتدار ، أود أن أتقدم إليكم بخالص التهانئ لتوليكم رئاسة مجلس الامن ، كما أود أن أؤكد لكم تعاون وفدنا الدائم معكم .

وبهذه المناسبة ، وحيث أنني أتكلم لاول مرة أيضا هذا الشهر ، أود أن أتقدم بالشكر للسيد السفير أيالا لاسو الذي مثّل بلاده في رئاسة مجلس الامن بحكمة وبكياسة .

. إن مشروع القرار المطروح أمامنا هو إمتداد للقرار ٧٠٦ (١٩٩١) الذي أقره المجلس في الشهر الماضي ، وعليه فإن موقف اليمن سيكون إمتدادا لذلك الموقف . ولقد طلبت الكلمة في هذه المرحلة لابين بإختصار اهتمامنا الكبير بمصير الابرياء من أبناء الشعب العراقي الذين نتمنى ألا يتأثروا سلبا نتيجة لبعض جوانب هذا القرار التي يمكن ألا تسهل وصول المواد الغذائية والطبية في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة .

وإننا نتفق كثيرا مع المندوب التنفيذي للامين العام والمقترحات التي تقدم بها ، ونقر بأن هذا المشروع يجب ألا يخضع للتسييس أبدا لانه يتعلق بقضايا إنسانية هي أكبر بكثير من الخلافات التي شهدتها تلك المنطقة .

ولذلك ، فإن وفد اليمن سيمتنع عن التصويت على هذا المشروع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السي الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، أود أن أقول أولا أنه من دواعي سروري أن أعرب عن سرور وفد بلادي إذ يراكم تترأسون أعمال مجلس الامن . وإن الاحترام والتقدير اللذين نشعر بهما جميعا تجاه بلادكم قد نميا في ضوء قيادتكم الذكية والمخلصة والوقورة للمناقشات الكثيفة التي قمنا بها تحت قيادتكم الماهرة . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لاشكر السفير أيالا لاسو الممثل الدائم لإكوادور على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

إن مشروع القرار المقدم إلينا يتصل إتصالا لا ينفصم بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) الذي اتخذه المجلس في ١٥ آب/أغسطس . وكما ذكر زميلنا ممثل اليمن ، فإن هذا المشروع يعد بالفعل إمتدادا لتلك الوثيقة . ولأسباب واضحة ، لن يتمكن وفد بلادي من التصويت تأييدا له . ولا أشعر بأنني بحاجة إلى الإفاضة في هذه الاسباب التي أوضحناها في وقت اتخاذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وهي لاتزال صالحة فيما يتصل بالمشروع المطروح الآن للنظر فيه . ونحن نرى أن نهج المجلس ينطوي على تلاعب بالمسائل الإنسانية . إنه يعني إطالة وتعزيز الجزاءات المفروضة على العراق في ظروف ليس لها ما يبررها منذ وقت طويل . ونحن نشهد أيضا جهدا لإغفال مبدأ المساواة السيادية للدول ، وفي الحقيقة ان المجلس يتصرف بطريقة تتجاوز المهام المناطة إليه بمقتضى الميثاق .

ولذلك ، لن يصوت وفد بلادي على هذا المشروع بنفس الطريقة التي صوتنا بها على القرار ٧٠٦ (١٩٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

سنطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/23045 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الهند .

المعارضون : كوبا

الممتنعون : اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا ، صوت معارض ، مع إمتناع عضو عن التصويت . وبهذا اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٧١٣ (١٩٩١) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أشارك الآخرين بأن أقدم إليكم تهانئي بمناسبة توليكم الرئاسة ، وأن أشكر - في الوقت نفسه - سلفكم ، السفير أيالا لاسو ممثل اكوادور ، على الاسلوب الممتاز الذي قاد به أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس .

إن الولايات المتحدة يسرّها أن تكون من بين المشتركين في تقديم القرار الذي اتخذ قبل لحظات ، بشأن تنفيذ قرار المجلس الذي اتخذه المجلس في وقت سابق ، أي القرار ٧٠٦ (١٩٩١) الخاص بتقديم المساعدة الانسانية للعراق . إن قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) وفرّ آلية يمكن بموجبها للعراق أن يبيع ما قيمته ١,٦ بليون دولار من النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية على مدى فترة ستة شهور ، وذلك ، بصورة رئيسية ، لتمويل واردات العراق من الأغذية والتجهيزات الطبية وغيرها من الاحتياجات المدنية الاساسية . كذلك فإنه يشرع في العملية التي ستوفر الاموال للمساهمة الاولية من العراق في صندوق التعويضات ، بغية تدفق الاغاثة على الاقل على الاشخاص الموجودين خارج العراق الذين عانوا نتيجة غزو العراق للكويت واحتلالها غير الشرعيين .

إن القرار ٧٠٦ (١٩٩١) سوف يولّد أيضا الاموال لعمل اللجنة الخاصة ولجنة رسم الحدود واستعادة الممتلكات الكويتية التي لا تزال بحوزة العراق . لقد أعرب مجلس الامن مرارا وتكرارا عن قلقه إزاء عدم تقيد العراق بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وبخاصة فيما يتعلق بعمل اللجنة الخاصة . إن هذا القرار سوف يوفر الاموال اللازمة التي تساعدنا على ضمان التقيد ، ومن المناسب تماما أن تدفع حكومة العراق التعويضات .

كذلك من الاهمية بمكان التشديد على أن يكون الإذن المحدد ببيع المنتجات النفطية العراقية في إطار نظام الجزاءات الذي لا يزال ينفذ بصراحة . انه لا ينطوي على اضعاف للجزاءات بأي شكل كان .

إن تنفيذ هذا القرار خطوة أساسية نحو طي صفحة أزمة الخليج والمضي قدما نحو جعل العراق يفي بمسؤولياته .

تود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بالامين العام وبالامانة العامة على التقرير الوافي والسلس والرائع المتعلق بتنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) . إن تقرير الامين العام قد سهل وظيفة المجلس كثيرا . ففي فترة قصيرة جدا من الوقت أعدت الامانة العامة تقريرا يستجيب استجابة تامة لاحتياجات المجلس ورغباته ويبيّن المشاكل العملية التي قد تواجه عملية التنفيذ ويقدم التوصيات اللازمة للتغلب على هذه المشاكل .

إن القرار التنفيذي هذا يتفق تماما مع تقرير الامين العام . فقد بذل أعضاء المجلس جهدا صادقا في صياغته بغية أخذ الموقف القانوني للعراق في الحسبان . إن تنفيذ القرار يرسي الاليات اللازمة لتنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، ويدعم الدور التنفيذي للامين العام ويوفر استعراضا وتقييما مستمرين للاحتياجات والمتطلبات في العراق .

أود أن اذكر أن البيان الذي استمعنا اليه من ممثل العراق كان غير عادي الى حد ما ، حيث أنه بدأ يتناول ، وربما للمرة الاولى ، بعض الجوانب الهامة لمشروع القرار . إن مسألة المبلغ في مجملها ، برأيي ، تتفق الى حد كبير مع توصية الامين العام المرفوعة الى أعضاء المجلس في الفقرة ٥٧ (ب) من التقرير ، والوارد ذكرها في الفقرة ١ من القرار الذي اتخذناه قبل لحظات والتي لا تسمح فقط بقبول المبلغ الموصى به من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ولكنها أيضا تشمل المبادىء الاساسية لآلية استعراض دائمة ، وهذا ما اقترح الامين العام أن يستخدمه هو نفسه عندما يمضي القرار نحو التنفيذ الكامل .

اما فيما يتعلق بالامتيازات والحصانات فأود أن أشير فقط إلى أنها محدودة تماما بأغراض تنفيذ القرار . وأخيرا ، يبدو أن هناك سوء فهم للفقرة ٤ من قرار اليوم التي تتحدث عن اجراء مشاورات لضمان أفعل تنفيذ للمشروع الذي أقر في هذا القرار ، الذي يمس ، في رأي حكومتي لا تصدير النفط فحسب بل أيضا استيراد المواد الغذائية والادوية واللوازم الانسانية الاخرى .

إن من الخصائص الهامة للبرنامج كما نص عليه القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وكما ورد تفصيله في تقرير الامين العام وتوصياته أن بيع النفط العراقي وشراء وتوزيع امدادات الاغاثة ، سيتم كما ذكرت توا تحت الاشراف الدقيق للامم المتحدة لضمان وصول الامدادات الى الاشخاص المقصودين بها .

وإن قرار اليوم سوف ينفذ رغبة المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الانسانية للمدنيين العراقيين . والطريق الآن مفتوح أمام السلطات العراقية للسماح ببدء تلك العملية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلمات التهنئة التي وجهها اليّ .

السيد لوزنسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي باسم الوفد السوفياتي أن اهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام ، منصب رئيس مجلس الامن ، وأن أعرب عن اقتناعنا بأن مهارتكم الدبلوماسية سوف تيسّر النجاح لعمل المجلس خلال شهر ايلول/سبتمبر . أود أيضا أن اشكر سعادة السفير خوزيه ايالا لاسو ممثل السلفادور على قيادته الماهرة للمجلس في الشهر الماضي .

إن الوفد السوفياتي صوت مؤيدا القرار الذي اتخذه المجلس قبل لحظات وكان من بين المشتركين في تقديمه ، لاننا نعتقد أن اتخاذه يفتح الطريق أمام التنفيذ المبكّر للخطة التي اقترحها الامين العام لتنفيذ قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) .

وبما أن سياسات وأعمال حكومة العراق لم توفر للمجلس حتى الآن الاساس اللازم لتقليص أو رفع الجزاءات التي فرضت على تلك الحكومة فإن القرار الذي اتخذ قبل لحظات بموجب الفقرة ٢٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، يوفر للعراق الموارد المالية الكافية لشراء الاغذية والادوية والوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان المدنيين بغية التخفيف من وطأة حالة السكان المدنيين في العراق . وفي المقام الاول أكثر القطاعات حرمانا . ونتوقع ، وفقا للقرار الذي اتخذ هذا اليوم ، أن تقرر لجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات الافراج فورا عن الثلث الاول من المبلغ المخصص لتلك الاحتياجات . ونلاحظ أن القرار يشتمل على نص يسمح باجراءات لزيادة ذلك المبلغ وفقا للتقديرات المستقبلية لاحتياجات العراق .

ورغم أن مخطط تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ليس سهلا ، نسترعي الانتباه الى الفقرة ٤ من قرار اليوم التي تحث الامين العام ولجنة الجزاءات على التعاون ، بالتشاور الوثيق مع حكومة العراق ، لضمان أنجع طريقة لتنفيذ المخطط المنصوص عليه في القرار .

في ضوء الحالة الانسانية الراهنة يرى الاتحاد السوفياتي أن القرار الذي اتخذ اليوم يستجيب استجابة كاملة للمصالح الحيوية للشعب العراقي ، ويأمل أن تتقيد به حكومة العراق تقيدا صارما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن ابدأ كلمتي بتهنئتكم على توليكم الرئاسة وان اهنىء سلفكم السفير أيالا لاسو على توليه ذلك المنصب بتميز خلال شهر آب/اغسطس .

غير أني أبدأ أيضا بالاشادة بالامين العام والذين عملوا معه على إعداد التقرير الذي يشكل الاساس للقرار الذي اتخذ قبل لحظات . لقد أوكلنا اليه بمهمة صعبة للغاية عندما أعطيناه مدة ٢٠ يوما فقط لإعداد تقرير عن مسألة معقدة للغاية . أعتقد أنه وموظفيه قاموا بعمل رائع . وفي رأي وفدي أنهم حققوا التوازن اللازم بوضع مخطط صارم ينفذ ارادة المجلس ، كما وردت في قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) ، لضمان أن تذهب صادرات النفط الى تمويل الامدادات الانسانية وغيرها من أهداف الامم المتحدة ، ولكن بطريقة حساسة تأخذ في الحسبان عددا من الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس وحكومة العراق .

أود أن أقول إنني أوافق من كل قلبي على ما قاله ممثل العراق عندما ألمح الى أنه من غير الصحيح الخلط بين المسائل السياسية والانسانية - وأود على وجه التحديد أنه لم يكن قد واصل فعل ذلك بالضبط في بقية بيانه . هذا المجلس لم يكن لديه مطلقا أي خصام مع شعب العراق ، الذي عانى كثيرا من السياسات غير الرشيدة لزعمائه والذي لا يزال يعاني ، وهذه الخطط الحالية التي ننظر فيها واعتمدناها اليوم تهدف الى تخفيف حدة تلك المعاناة والى القيام بذلك بطريقة انسانية .

ومن المؤسف أن الآراء التي عبّر عنها الجانب العراقي صورة مشوهة لما يرد في هذا القرار . وعلى سبيل المثال ، عندما انتقد مبلغ ١,٦ بليون دولار ، لم يأخذ في الاعتبار وجود إشارة صريحة الى ضرورة استعراض هذا المبلغ في المستقبل . والحقيقة الثابتة أنه ليس بوسع أحد أن يتوخى الدقة اليوم ، في منتصف ايلول/سبتمبر ، بالنسبة لمدى الاحتياجات بين الآن ونهاية آذار/مارس ، ويجب أن نجري استعراضات مستمرة لهذا المبلغ يقوم دون شك على أساس تقديرات يمكن أن يساعدنا بها الامين العام ومبعوثه التنفيذي ؛ وفي ضوء ذلك يمكننا أن نتخذ قرارات اضافية . كل ذلك ينص عليه هذا القرار ، ومن المؤسف أنه لا يجري التسليم بذلك .

وبالاضافة الى ذلك ، أن ممثل العراق أوصى أنه لا يوجد طريق للحصول فورا على الاموال من هذه الخطة بسبب التأخير الطبيعي في إعطاء الاعتماد المالي المتعلق ببيوع النفط . وذلك بالطبع لا ينطبق على بيوع النفط في السوق نقدا ولهذا فإن الطريق مفتوح لتحقيق مزيد من الاموال بسرعة أكبر إذا توفرت الرغبة في ذلك . ومن المؤسف النظر دائما الى الجوانب السلبية عندما نتحدث عن المعاناة الانسانية وسوء التغذية ونقص الادوية . وعن طريق المدفوعات العاجلة للنفط سيكون هذا ممكنا بالنسبة لحكومة العراق التي لها السيطرة الكاملة في هذا الميدان لأن وكالتها هي التي تقوم بإجراء المبيعات إذا كانت ترغب في ذلك . ويحدوني الامل في أن يقوموا بذلك واننا سنرى الاموال تتدفق في هذا الحساب وتوفر لجميع الاغراض المنصوص عليها في القرار .

وبعد ذلك ألمح أيضا الى أن التعاون بين حكومة العراق واللجنة سيقتصر على مبيعات النفط . وكما قال ممثل الولايات المتحدة ، ليس ذلك صحيحا . فالإشارة هي تشجيع اللجنة على التعاون لضمان التنفيذ الفعال للخطة المتفق عليها في هذا القرار . فالخطة تتعلق بجميع الجوانب ؛ وتتعلق خصوصا بشراء العراق لإمدادات الإغاثة الإنسانية لجميع قطاعات السكان . ولهذا ، إن هذا التعاون ليس محددا . وآمل في أن يتحقق هذا التعاون قريبا ؛ ووفدي سيرحب به كثيرا ان تم . وفي نفس الوقت ، ليس بوسعي إلا أن أقول انني سعيد لأن اتمكن من المشاركة في تقديم هذا القرار لانني مقتنع بأنه يتضمن امكانية تقديم الإغاثة الحقيقية للذين يحتاجون اليها في العراق . لكن ذلك يقع الى حد كبير في يدي حكومة العراق كما يقع في يدي أي شخص آخر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على تهانئه .

أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لفرنسا .

إن القرار الذي اتخذناه توا سيمكن من تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، الذي بادرت فرنسا بتقديمه ، بغية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لجميع السكان العراقيين . وقد حدد مجلس الأمن ، في القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، الإطار العام الذي يمكن فيه للعراق بيع النفط وشراء البضائع اللازمة للوفاء بالاحتياجات الاساسية . ولكن مجلس الامن كلف الامين العام بمهمة صعبة تتمثل في أن يقدم اليه ، في غضون فترة قصيرة قدرها عشرون يوما ، توصيات بشأن طرق اجراء هذه الصفقات وتمويلها وطرق التوزيع المتكافئ لهذه الاحتياجات الاساسية .

وأشكر الامين العام على تقريره وعلى توصياته ، التي تشمل ، على نحو كامل ، الكثير من الجوانب ، الفنية للغاية في أغلب الاحيان ، الكامنة في تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) .

ومنذ صدور تقرير الامير صدر الدين أغا خان ، الذي يصف الحالة الغذائية والصحية في العراق ، أعربت فرنسا عن تأييدها لاتخاذ اجراء عاجل من جانب مجلس الامن

لتفادي تردي الاحوال المعيشية في ذلك البلد . وان اتخاذ القرار ٧١٢ (١٩٩١) يستكمل اقامة الاليات التي ستمكن من تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان العراقيين . وتأمل فرنسا في أن تبدأ هذه الاليات عملها في أسرع وقت ممكن ، بغية أن نحقق ، في أسرع وقت ممكن ، الاهداف الانسانية التي نتوخاها دائما في مجلس الامن وفي لجنة الجزاءات .

استأنف مهامي الآن بوصفي رئيسا لمجلس الامن . ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي . بهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية لنظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥